

Distr.
GENERAL

A/47/911
S/25464
23 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة الثامنة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البند ٣٠ من جدول الأعمال
قضية فلسطين

رسالة مورخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بعمارة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

يوصي رئيس اللجنة المعنية بعمارة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن
أستعرض انتباهم إلى حالة تزداد خطورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لتعزيز التدابير القمعية
من قبل السلطات الإسرائيلية.

منذ إبعاد ما يربو على ٤٠٠ فلسطيني في منتصف كانون الأول/ديسمبر، حدث تصاعد في
الصراعات بين الجنود والمستوطنين المسلحين الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي
المحتلة. فقد جرتإصابة وقتل حوالي ٥٠ فلسطينيا في اضطرابات شوارعية - وهي نسبة للقتلى لم
تحدث منذ سنوات. وكانت معظم حالات الإصابة في أوساط الفلسطينيين - على أقل ١٥ من حالات
القتل التي وقعت في شهر آذار/مارس - قد حدثت في قطاع غزة، الذي قُتل فيه ٤ أشخاص خلال
عطلة نهاية الأسبوع هذه وحدها. ولا تزال نسبة كبيرة من الضحايا من الأطفال الذين تقلّ أعمارهم
عن ١٦ سنة.

ووفقا لما جاء في التقرير الأخير المتعلّق بحالة حقوق الإنسان في العالم الذي تُعدّه وزارة
الخارجية، زادت نسبة القتلى الفلسطينيين على يدي قوات الدفاع الإسرائيلي في عام ١٩٩٢ بما مقداره
٦٢ في المائة عنها في العام السابق. ففي الجمود التي تبذلها السلطات الإسرائيلية بهدف إخماد المقاومة
الفلسطينية عمّدت هذه السلطات إلى إبقاء المزيد من القيود المفروضة على استخدام الذخيرة الحية في
فض المظاهرات وإلى شن الهجمات المسلحة على منازل الفلسطينيين وإلى التمادي في ارتكاب جرائم القتل
المستترة ضد المناضلين الفلسطينيين وإلى فرض حالات حظر التجول الجماعية وغير ذلك من أشكال
العقوبة الجماعية.

وإن هذه التدابير، بدلاً من إعادة الهدوء إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، من الواضح أنها لم تفعل سوى إشعال فتيلة المزيد من المقاومة وزيادة التوتر والعنف بطريقة تثير أقصى حد من القلق. إن هذه السياسات التي تنتهجها إسرائيل إنما تُقوض بشكل جذري الجهد الراهن إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وتضع عقبة أخرى تُضاف إلى المعضلة التي لم تُحل ألا وهي مشكلة المبعدين نتيجة عدم امتناع إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٧٩٩ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

لذلك أود أن أنقل إليكم، مرة أخرى، باسم اللجنة المعنية بعمارة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، الفزع الناشئ من تجاهل إسرائيل، دولة الاحتلال، للتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتناشد اللجنة مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لتوقيف الحماية المناسبة للشعب الفلسطيني، وفقاً لأحكام اتفاقية جنيف وقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

وسأغدو ممتننا إذا ما عممت نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، تحت البند ٣٠، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيبا بيراني سيسى
رئيس اللجنة المعنية بعمارة
الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف

- - - - -